الإصلاح المصرفي

العدد السابع عشر ـ مايو/أيار 2003 ـ السنة الثانية.

تـقـديـ ـ ـ ـم

إن إتاحـة أكـبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتـبر شـرطا أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجـتمع ولـيس الدولة أو النخبة فقط. وكذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتـي سلسلة "جسر التنمية " في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقيـيمها مـن قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهمـا فـي بلـورة نمـوذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصـادية والاجتماعـية والثقافـية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

وا   الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

الإصلاح المصرفي

إعداد د. ناجي التوني

مقدمة:

شـهد القطـاع المصرفي العربي تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التـي بذلـتها معظـم الـدول العربـية لتحريره وإصلاحه وتطويره. كما تعددت الخطـوات التـي بذلتها المصارف العربية على المستويات المؤسسية والرأسمالية والمـوارد البشرية والتكنولوجية. ومع ذلك فإن القطاع المصرفي والمالي العربي يواجـه عـدداً من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولـي يصبح معها ضرورياً الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة، بما يكفل تأمين دور فاعل للقطاع المصرفي العربي محلياً وعربياً ودولياً.

تواجه المصارف العربية تحدي الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة.

أولا ـ التحديات أمام المصارف العربية:

تتمثل أهم التحديات التي تواجهها المصارف في الدول العربية في ما يلي:

- الـتطورات التكنولوجـية المـتلاحقة التي ألغت البعد المكاني (الجغرافي) وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصالات الحديثة.
- اعـتماد الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والـترابط، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج. وهذا يعني أنه لرفع القـدرة التنافسـية فـإن علـى الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية.
- دخول مؤسسات وشركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات.

- توافـر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمـات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السـوق العالمـية، ومـن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.
- الحاجـة الملحـة إلـى رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في المصارف العربـية بمـا يكفـل استغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفي.
- الاتجـاه نحـو توحـيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمـات التأميـن تحـت سـقف واحـد وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة المالية، وهو ما يعرف باستراتيجية المصرف الشامل.
- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثال نسبة الملاءة (معيار بازل لكفايـة رأس المـال) والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ولاسـيما في مجال الخدمات المصرفية خصوصاً فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية.

لذا، يتعين على القطاع المصرفي العربي التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة، مستفيداً في ذلك مـن جهـود السـلطات الـنقدية والمصرفية العربية لمواصلة سياسات الإصلاح المصـرفي والتـي تتزامن مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتصحيح الهيكلـي. ويبقى التعاون فيما بين المصارف العربية والبنوك المركزية والسلطات النقدية العربية حجر الزاوية في عملية الدفع بعجلة النمو والتطوير في هذا القطاع الحـيوي بمـا يمكّن الدول العربية من التغلب على التحديات والصعوبات الراهنة والمتوقعة، خاصة في ظل التوجه نحو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

تعتبر الكثافة المصرفية التي تقاس بعدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، متدنية جدا إذ لا تتجاوز 0.4 على مستوى الوطن العربي.

ثانيا ـ سمات القطاع المصرفي العربي:

1. هيكلية القطاع:

يضم القطاع المصرفي العربي، حسب إحصاءات عام 2000، 477 مصرفاً منها 353 مصـرفاً محلياً، 109 مصرفاً أجنبياً، 15 مصرفاً مشتركاً. ويمكن تصنيف المصـارف المحلـية كالآتي: 253 مصرفاً تجارياً، 45 مصرفاً استثمارياً، و 55 مصرفاً متخصصاً في مجالات الاستثمار والإنماء الصناعي والزراعي والإسكاني.

وتشـير البـيانات المتاحة إلى أن القطاع المصرفي التجاري العربي قد حقق نمواً كمـياً ونوعـياً حيث بلغ عدد الفروع المصرفية 9426 فرعاً بالمقارنة بـ 9169 فـرعاً عـام 1999. وعلـى الرغم من ذلك فما زالت المصارف العربية صغيرة الحجـم حيـث تمـثل 1% فقط من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف عالمي، ونحو 2% من رؤوس أموالها وحوالي 3% من أرباحها الإجمالية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك اختلالاً في توزيع المصارف بين الدول العربية. ففي حين يبلغ عدد المصارف في لبنان مثلا 66 مصرفاً، فإن القطاع المصرفي اللبناني لا يمـثل إلا نحـو 7% فقط من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي. وفي دولة الإمـارات العربـية المتحدة هناك 46 مصرفاً لكن حصتها لا تزيد عن 12% من السـوق العربـية، بينما، في السوق المصرفي السعودي، ثمة 11 مصرفاً فقط في حيـن يشـكل القطـاع المصرفي السعودي حوالي 22% من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي (الجدول رقم 1).

2. الكثافة المصرفية:

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة. وهي متدنية في العالم إذ لا تتجاوز 0.4 على مستوى الوطن العربي مع ملاحظة التفاوت من دولة إلى أخرى، كما هو مبين في الجدول التالي:

الكثافة المصرفية

1% أو أكثر	لبنان- البحرين- الإمارات- عمان
1-0.6%	الأردن- قطر- الكويت- السعودية
0.5-0.3%	المغرب- ليبيا- الجزائر
أقل من 0.3%	السودان- مصر- سوريا
.08%	اليمن

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، 2001.

3. درجة التركيز:

إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة، حيث نجد :

- استأثر أكبر 25 مصرفاً عربياً العام 1999 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59% من الموجودات، و حوالي 46% من حجم القروض واكثر من 65% من الودائع وبنحو 56% من حقوق المساهمين.
- استأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات- الكويت- لبنان- المغرب) في العام ذاته بحوالي 75% من الموجودات المصرفية وبحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع.

جدول (1)
الحصص النسبية لمصارف الدول العربية
من القطاع المصرفي العربي عام 2000
(%)

البيان	الموجودات	حقوق المساهمين	الودائع
السعودية	21.6	23.7	19.3
مصر	19.4	22.6	19.4
الإمارات	12.2	14.6	15.5
الكويت	8.5	8.8	8.8
لبنان	7.3	4.5	7.9
المغرب	5.9	5.4	6.1
ليبيا	4.5	2.8	4.8
تونس	3.95	6.3	2.6
الأردن	2.9	3.1	2.2
قطر	2.5	2.4	2.3
سوريا	2.5	1.6	1.6
أخرى	8.75	4.2	9.5

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، 2001.

4. كفاية رأس المال (الملاءة):

ثمة مؤشرات عدة بهذا الصدد أهمها:

- زادت حقوق المساهمين إلى 56.7 مليار دولار عام 2000 من 33.9 مليار دولار عام 1995.
- ارتفعـت نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الودائع من 14.7% عام 1995 إلى 16.5% عام 2000.
- ارتفعـت نسـبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي من 9.4% عام 1995 إلى 11.7% عام 2000.

جدول (2)
تطور المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع المصرفي العربي
(مليار دولار)

المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجمل الموجودات	361.1	373.2	410	444.8	455.8	483.1
مجمل الودائع المصرفية	230	235	275	303.2	328.4	343.3
حقوق المساهمين	33.9	35.1	37.1	46.7	53.5	56.7
إجمالـي المطلوبات (القروض والتسليفات)	213	221.6	235	267.3	339.4	349.5
نسبة السيولة	(…)	23.3	23.6	27.3	24.0	25.5
الأرباح الصافية	(…)	(…)	6	6.8	7.5	7.8

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، 2001.

5. النشاط الإقراضي:

- هـناك توجـه واضح للتحرير المالي وتحسن المناخ المالي والمصرفي مع تراجع معدلات الفائدة.
- سـجلت المؤشـرات المالـية الرئيسـية للمصارف التجارية العربية تحسنا ملحوظـا النصـف الثانـي مـن التسـعينات. أذ بلغ المعدل السنوي لنمو الموجـودات خلال الفترة 1995 ـ 2000 حوالي 6% في حين بلغ معدل نمو الودائع نحو 8.5% والقروض حوالي 10.8%.

- تتراوح نسبة السيولة للمصارف العربية في المتوسط بين 23.3% و 27.3 % خلال الفترة من 1996-2000 وهي نسبة جيدة تدل على اهتمام المصارف العربية بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة التزاماتها أو أي طارئ.
- ما زال القطاع التجاري يستحوذ على جزء كبير من الائتمان العربي الممنوح يليه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء والإسكان ثم الزراعة.
- ما زالت القروض قصيرة الأجل تهيمن على نشاط الإقراض المصرفي العربي.

ثالثا ـ مشكلات القطاع المصرفي:

1. لا يمثل سعر الفائدة، في العديد من الدول العربية، المؤشر الحقيقي لتكلفة الفرصة البديلة على القروض. وبالتالي، لا يقوم بوظيفته الأساسية وهي التخصيص الأمثل للقروض، بل نجد أن قيمة سعر الفائدة الحقيقي سالبة في بعض البلدان العربية.

2. مازال العديد من القطاعات المصرفية يعاني من أشكال مختلفة من سياسات الكبح المالي بما في ذلك وضع قيود على أسعار الفائدة وهيكل الأصول وأسعار الخدمات التي تقدمها.

3. صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف العالمية. يستدل على ذلك على سبيل المثال من إن مجموع أصول أكبر 100 مصرف عربي في نهاية عام 2000 لم يكن يمثل سوى حوالي 50% فقط من أصول سيتي جروب.

يعاني القطاع المصرفي العربي من ارتفاع درجة التركيز، إذ يستأثر 25 مصرفاً عربياً بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، في حين تستأثر المصارف في 6 دول بحوالي 75% من الموجودات المصرفية.

4. ما زال هيكل ملكية المصارف في العديد من الدول العربية يخضع للقطاع العام بما ينجم عن ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع. وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته (مثال مصر حيث تمثل الأصول المملوكة للدولة حوالي 60% من جملة أصول المصارف المصرية)، مما يؤدي في معظم الأحوال إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة على القروض والائتمان وليس بالضرورة يحصل عليها من يدفع أعلى عائد. إضافة إلى التدخل المباشر للحكومة أو السلطات النقدية في تخصيص موارد المصارف

دون الأخـذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية أو القدرة المالية للمقترض أو المشروع المراد القيام به.

5. تعانـي الـدول العربـية التـي تتمتع بوجود بنوك مملوكة للقطاع الخاص مـن درجـة عالـية مـن التركـيز في نصيب المصارف وانتشار ظاهرة احـتكار القلـة حيـث تسـتحوذ مجموعة صغيرة من المصارف على قدر كبـير مـن النشـاط وتـتحكم فـي سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة للاقـتراض. ونجـد الفـارق بيـن السـعرين كبـير في العديد من الدول العربـية ممـا يعنـي أن هـناك بعـض المصـارف العربية التي تحقق درجة ربحية عالية نتيجة احتكارها للسوق المصرفي.

6. يعانـي القطاع المصرفي في العديد من الأقطار العربية من ضعف واضح فـي اسـتخدام التكنولوجـيا ونظـم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية.

7. ضـعف الشفافية والإفصاح في البيانات المصرفية وتفاوتهما بين المصارف العربية، وهو ما يؤثر على الثقة بهذه المصارف ويجعل المقارنة بينها وبين المصارف العالمية أمراً صعباً كما يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها.

8. نقـص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصـرفية المتمـيزة والواسعة ونقص في التدريب خصوصاً في مجالات تقدير المخاطر وإدارة المحافظ الائتمانية.

9. مشـكلة الكثافة المصرفية الأمر الذي يطرح قضية الاندماج بين المصارف المحلية وعبر الحدود العربية.

رابعا ـ الاصلاحات المطلوبة:

تطرح أدبيات الإصلاح عدداً من الخطوات الملائمة للمنطقة العربية ومنها:

- تحرير أسعار الفائدة وعدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية وتـرك الأمـر برمته إلى المصارف وفق المعايير المصرفية المعمول بها والتخلي عن سياسات الكبح المالي.

- إعطـاء اسـتقلالية أكـبر للبـنوك المركزية العربية. بمعنى منع التدخل الحكومـي عـند قـيام البـنك المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية التي تقوم بدورها على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض

السياســة التنفــيذية أو التشريعية فيها. واستخدام البنوك المركزية الأدوات غير المباشرة لتنفيذ سياستها النقدية والتي تعتمد على قوى السوق.

- زيــادة التنافس بين المصارف وذلك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة، ســواء أكانــت محلــية أم أجنبــية، ووضع القوانين الكفيلة بالقضاء على الاحتكار.

- خصخصــة المصارف المملوكة للدولة. ولقد أبدت كل من مصر والأردن والمغــرب وتونــس الرغبة في تخصيص بعض من المصارف الحكومية. ولكــن هــناك ثلاث قضايا أساسية مازالت قيد النقاش والمداولة وهي: هل يمكــن تطبــيق الخصخصــة في قطاع المصارف، وما مقدار ما يمكن أن يمتلكه شخص واحد من رأسمال المصرف، وإمكان البيع للأجانب

- إعــادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصــة المصــارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية.

- ترك تحديد رسوم وتعرفة الخدمات للمصارف على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية.

- توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المســاهمين ولتقلــيل نفوذ القطاع العام فيها. ويساهم هذا التوجه أيضاً في انــتقال أسلوب العمل المصرفي من الاعتماد على العلاقات الشخصية إلى أســلوب يعتمد على استحواذ أكبر قدر من السوق المصرفي المتاح بصورة تنافسية.

- رفــع الحــد الأقصــى لــرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصــارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة وإعطاء مؤشر عالمي لسلامة الأوضاع المصرفية المحلية (اتباع معيار لجنة بازل).

هناك حاجة لتشجيع الاندماج بين المصارف لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية.

- الرقابة الوقائية، وتعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية، وذلك من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيـادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي.

- تشـجيع زيـادة الاستثمار في التقانات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية لتوسعة الخدمات المصرفية.

- تحسـين الشـفافية والإفصـاح وتطويـر نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية. ولا بد في هذا المجال من التأكيد على ضرورة التناسق بيـن التشـريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي عربياً وإيجاد أنظمة متطورة لتبادل المعلومات بين المصارف العربية.

- العمـل علـى تحسين نظم المدفوعات بين المصارف العربية محلياً وعبر الحدود مع التأكيد على أهمية اعتماد نظام التقاص الإجمالي بالوقت الفعلي والمعمـول بـه فـي الـدول المتقدمة وحتى في العديد من الدول النامية. وسـوف يسـاهم التوسع في استخدام هذا النظام في تسريع عمليات تسوية المدفوعـات ورفع كفاءتها وكذلك في تخفيض كلفة الوساطة المالية للقطاع المصرفي التي تعتبر مرتفعة في القطاع المصرفي العربي.

يفـترض تحسـين نظـم المدفوعات بين المصارف العربية واعتماد نظام التقاص الإجمالي بالوقت الفعلي ما يسهم في تخفيض كلفة الوساطة المالية.

خامسا – الإجراءات الوقائية من الأزمات المالية:

تكتسب نظم وآليات الوقاية من الأزمات المالية أهمية متزايدة لتعزيز قوة وسلامة النظام المالي خاصة في ظل انفتاح الأسواق. ومن ابرز الإجراءات الممكن اعتمادها ما يلي:

أ. الالـتزام بمعيار كفاية الرأسمال: تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية في البلاد العربية بما يتفق مع اتفاقية بازل الأولى والثانية حين إقرارها.

ب. نسـبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإجبارية (مثال ذلك 20% في مصر والسعودية، 30% في الأردن، 60% في المغرب).

ج. الاحتـياط مقابل القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.

د. سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله والحفاظ على حقوق المساهمين في الوقت نفسه.
هـ. زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات.
و. تعيين مدققي حسابات خارجيين.
ز. منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني بوضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد.
ح. إنشاء مكتب مركزية المخاطر.
ط. استحداث نظام تأمين الودائع: على غرار النظام المتبع في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا مثلاً، وذلك بضمان لا يتجاوز حداً أعلى من الودائع مثال 10 آلاف دولار في كندا.

سادسا ـ الاتفاقيات الدولية للرقابة المصرفية:

نتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط البنوك عبر حدود دولها، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى الدولي بحيث يضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية وحد أدنى من الأمان لأموال المودعين والحفاظ على درجة عالية من المنافسة.

ولقد تم إنشاء بنك التسويات الدولي (BIS) في مدينة بازل السويسرية في عام 1930 بغرض تعميق العلاقة بين البنوك المركزية دولياً وتحفيز التعاون فيما بينها، وإمداد تلك البنوك بأدوات إضافية تمكنها من الرقابة المالية على عمليات بنوكها المحلية عبر الحدود مما يخلق مزيدا من الاستقرار والأمان في الأسواق المالية العالمية وذلك من خلال تنظيم حركة تدفقات رؤوس الأموال بين البنوك دولياً، وخلق التوافق بين التشريعات المنظمة لأعمال الجهاز المصرفي محلياً وعبر الحدود الدولية.

وبهذا يصبح بنك التسويات الدولي منتدى دولي للتعاون بين البنوك المركزية على المستوى النقدي والمالي في مجال الرقابة المصرفية ومجال ضمان حد أدنى من الأمان للجهاز المصرفي عالمياً والعمل على تحفيز التنافس.

من ابرز إجراءات الوقاية من الأزمات المالية؛ الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، وتطبيق نسبة السيولة الإجبارية، والاحتياط مقابل القروض الرديئة، واستحداث نظام لتأمين الودائع.

أ. اتفاقية بازل الأولى:

انبثق من بنك التسويات عام 1974 لجنة بازل للرقابة المصرفية Basle Committee on Banking Supervision (BCBS)، ولقد أنشأت بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب:

1- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.

2- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسئولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.

3- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية. وفي هذا المجال فقد نشرت اللجنة أوراق بحثية متعددة تحتوي على الخطوط العريضة التي تعتقد أنها سوف تحقق تلك الغايات.

وكان من أهم منجزات لجنة بازل، الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل. وكانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي؛ وقف الهبوط المستمر في رأسمال المصارف العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.

ومن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100% طبقاً للمخاطرة الائتمانية للمقترضين. فمثلاً:

- القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطرة 100%.
- قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطرة تبلغ صفر %.
- القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة 20%.

تتطلب منهجية لجنة بازل الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول المقومة طبقاً للمخاطر بنسبة 8%.

وتتميز الاتفاقية بالسهولة في مجالات التطبيق والمقارنة والإشراف والمراجعة. ولقد أدى تطبيقها إلى وقف التدهور في معدلات رأسمال المصارف.

ب. اتفاقية بازل الثانية:

برزت أسباب عدة فرضت إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى، أهمها:
- التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصاً في التكنولوجيا التي ساهمت في تقديم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالمياً.
- أن تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كافي لعكس صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول المصرف.
- التجديدات التي حدثت في العمليات المصرفية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل مثل التوريق (تحويل القروض إلى سندات قابلة للتداول في السوق) والمشتقات الائتمانية التي نشأت جزئياً بسبب قواعد لجنة بازل وأدت إلى إنقاص في فعالية الاتفاقية.
- رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالمياً خلال العشر سنوات الأخيرة إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاماً ومجرد خطوط عريضة يمكن اتباعها.

وعلى هذا الأساس كان هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل أهمها:

أ. مشروع جولدستين لتقوية المعايير المصرفية الدولية:

يهدف إلى تحقيق ما يلي:
- إفصاح وشفافية أكبر لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، بحيث توضع معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال.
- تغيير معيار كفاية الرأسمال الدولي المعمول به حالياً، بحيث يفرق بين نوعين رئيسين من الأنظمة المصرفية الدولية. النوع الأول وهو يختص بالدول التي مازالت تعاني من عواقب ومشاكل الأزمات المصرفية وهي أكثر مخاطرة من غيرها وبالتالي يجب أن تكون نسبة الكفاية الرأسمالية على الأقل 12% سواء كانت تلك الدول نامية أو صناعية. أما النوع الثاني من الدول فهي الدول التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها

المصـرفي وتكون درجة المخاطرة فيها معقولة وبالتالي تبقى على المعيار المعمول به وهو 8%.

وضـعت اتفاقية بازل الأولى التي تم التوصل إليها عام 1988 معيارا لكفاية رأس المـال، هـو 8% من الأصول الخطرة، وتم تصنيف أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100%.

- إعطـاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا أكبر للرقابة على الأعمال المصـرفية ذات الطابع الدولي وإعطائهما حق إصدار تحذيرات خاصة بكل دولة في حالة ازدياد مؤشرات خطورة الجهاز المصرفي وانكشافه.
- الحـث والتحفيز على تخصيص البنوك التجارية المملوكة للحكومات بحيث تـزيد التنافسية بين البنوك محلياً ويتقلص دور الدولة. ويكون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا فعالاً في ذلك أيضاً.

ب. مقترحات صندوق النقد الدولي:

تتمـثل ابرز المقترحات في تعزيز دقة تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال. ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها في 1997- 1998 وأخـيراً في الأزمتين الأرجنتينية والبرازيلية. كما انه يؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصاً وان الدول النامية التي تمر بمـرحلة الـتحول تتخوف من عدم عدالة التصنيف. يضاف إلى ذلك أن وكالات التصـنيف نفسـها ليست متحمسة لهذه المهمة أو الدور شبه الحكومي. وقد تركز الـنقاش علـى الاهـتمام بشروط اختيار وكالات التصنيف مع الأخذ في الاعتبار أنظمة التصنيف الداخلي الخاصة بالمصارف المحلية.

وشـملت مقـترحات الصـندوق أيضـا زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية. إضافة إلـى الاتفـاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة المصرفية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الاستراتيجي.

مراجع مختارة

د. إلياس بارودي. "تكييف الجهاز المصرفي الخليجي لتحديات العولمة". محاضرة عامة قدمت في المعهد العربي للتخطيط. الكويت. 2001.

د. فـؤاد شـاكر. "إعادة هندسة المصارف العربية لمواكبة تغيرات صيرفة الغد". ورقـة قدمـت فـي مؤتمـر "آفاق ومستقبل المصارف وتحديات العولمة". الكويت. 2001.

مجلة اتحاد المصارف العربية. 2001.

د. هشام البساط. "العولمة وتحديات الوضع المصرفي". مجلة الحوادث اللبنانية. مايو 2001.

Bisat, A., "Financial Reform in Middle-Income Arab Countries: Lessons from the Experience of Other Developing Economies". Paper presented at the Workshop on Financial Market Development, Arab Monetary Fund and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Abu Dhabi, UAE, 25-27 May 1996.

Caprio, G., W. Hunter, G. Kaufman, and D. Leipziger. "Preventing Banking Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures." Federal Reserve Bank of Chicago and Economic Development Institute of the World Bank. 1999.

El-Erian, M., "Financial Market Development in the Middle East: The Main Issues," in Development of Financial Markets in the Arab Countries, Iran and Turkey. Proceedings of a Workshop of the Economic Research Forum, Beirut, Lebanon, July 1994 (Cairo, Egypt: ERF Publication Services, 1995).

Goldstein, M. and P. Turner. "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options." BIS Economic Papers No. 46. Bank For International Settlements. Basle. 1996.

Jbili, A., V. Galbis, and A. Bisat, "Financial Systems and Reform in the Gulf Cooperation Council Countries." Paper presented at the Workshop on Financial Market Development, Arab Monetary Fund and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Abu Dhabi, UAE, 25-27 May 1996.

قائمة إصدارات جسر التنمية

العنوان	المؤلف	رقم العدد
الأعداد الصادرة:		
مفهوم التنمية	د . محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د . محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د . أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د . علي عبد القادر	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ . صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د . ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ . حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د . مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ . حسان خضر	التاسع
جداول المدخلات المخرجات	د . أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د . أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ . جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د . ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ . جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د . رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ . حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	**د .ناجي التوني**	**السابع عشر**
الأعداد المقبلة:		
خصخصة البنية التحتّية	أ .حسان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ .صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ .جمال حامد	العشرون

*** للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي :**

http://www.arab-api.org/develop_1.htm